ادارة الاراضي السنية في قضاء الحلة والمناطق المجاورة له

١٨٧٦م-١٩٠٩م

عطية دخيل عباس الطائي

كلية التربية - جامعة بابل

المقدمة

قليلون من كتبوا في هذا الموضوع الاراضي السنية في الحلة والمناطق القريبة منها التي استولى عليها السلطان عبد الحميد الثاني ولكون هذه الدراسة تحتاج الى دقة اكثر وشمولية.

ومن هنا جاء اختياري لدراسة هذا الموضوع المهم لما انتهت اليه من مؤسسة اقتصادية تابعة للسلطان عبد الحميد الثاني وتمثل نشاطاً اقتصادياً مهماً آنذاك لم تحظ باهتمام الدارسين.

ومن هنا دعت الضرورة الى دراستها وتسليط الضوء على تطور الادارة فيها اضافة الى انها تعكس صورة من صور فساد الحكم العثماني يتسابق المسؤولون العثمانيون الى استغلال مسؤولياتهم الادارية للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب المادية والاغراء على حساب بؤس الشعب العراقي وتدهور احواله الاقتصادية.

وعليه جاء البحث من مقدمة ومدخل وموضوعات، تناول المدخل تعريفاً بالاراضي السنية التي استولى عليها السلطان عبد الحميد الثاني في بغداد بصورة استبدلادية وركز البحث على جشع السلطان عبد الحميد الثاني باصداره اوامر صارمة لانتقاء الاراضي الكثيرة الخصب في قضاء الحلة والاراضي الزراعية خارج قضاء الحلة.

كما تضمن البحث الوسائل التي استخدمها السلطان عبد الحميد الثاني في انتزاع هذه الاراضي من مستغليها واوضح البحث التطور الحاصل في ادارتها وهيكلها الاداري عبر سنوات حكم عبد الحميد وطبيعة الموظفين العاملين فيه والصلاحيات المخولة لهم واخذت ادارة الاراضي السنية تتطور وذلك بانشاء مؤسسات خيرية في مزارع السنية كخدمة ابناء الفلاحين كما بين البحث تطور استخدام اساليب جديدة في الزراعة وتطرق البحث على تأسيس مؤسسة للنقل النهري عام ١٨٦١-١٨٦٧م سميت [شركة عمان العثماني] . وقد نجحت هذه الشركة في اداء مهماتها بكفاءة عالية ولكن بمرور الزمن فشلت هذه الشركة وتلاشت لعدم اهتمام الحكومة بها.

واختتمت البحث بخاتمة ذكرت فيها النتائج التي توصلت اليها.

المدخل

نشأة الاراضي السنية

الاراضي السنية:- هي الاراضي والاملاك العائدة للسلطان عبد الحميد الثاني في بغداد والحلة وماجاورها وعرفت بخصبها وتوفر مياهها وكانت لها تشكيلات ادارية خاصة[١].

كان السلطان عبد الحميد الثاني [١٨٧٦-١٩٠٩م] ينتقي الاراضي الزراعية الكثيرة الخصب ليتملكها ويسجلها باسمه في دائرة الطابو لتصبح جزءاً من املاكه الواسعة التي اقتصرت في بداية الامر على مدينة بغداد قبل ان يبسط هيمنته على الاراضي الزراعية في الحلة والمناطق المجاورة لها[٢].

في اوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي اصبحت ظاهرة الاستيلاء على الاراضي الزراعية الخصبة في بغداد ظاهرة طبيعية وابتدعت اساليب عديدة للاستيلاء عليها غير ان معظمها كان غير مشروع[٣]. وكان وكلاء الخزينة الخاصة في اسطنبول يبتاعون هذه الاراضي بدون رغبة اصحابها الذين يضطرون للموافقة بدافع الخوف والمجاملة لانهم يستخدمون مع اصحابها وسائل التهديد والترغيب وفي اكثر الاحيان تتم عملية الشراء من مالكيها بالمحاباة او الخوف لتؤخذ باسعار زهيدة[٤].

وقد ذكرت بعض المصادر ان ادارة الاراضي السنية ضمت اليها الاراضي الزراعية الخصبة بطرق تعسفية اغتصبتها من اصحابها[٥]. ولم تقف عند هذا الحد بل وصل بها الامر ان تستولي بطريقة او باخرى على الاراضي الخصبة التابعة للدولة او الاراضي التي اهدتها الحكومة الى قادة الجيش او الموظفين الكبار او الرموز المحسوبين على السلطة[٦].

وسخرت هيأة ادارة الاراضي السنية باستملاك الاراضي الزراعية وضمها وتسجيلها باسم السلطان عبد الحميد الثاني حتى بلغت نسبة هذه الاراضي ٣٠% من مجموع الاراضي الزراعية التابعة لولاية بغداد حتى عام ١٨٩٠[٧].

اولا: الاراضي السنية في قضاء الحلة

عندما علم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بوجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة في الحلة بدأت الرغبة لديه في ان يبسط هيمنته على اجود الاراضي الزراعية الخصبة الموجودة فيها، ولاسيما وان الحلة منطقة زراعية وكانت تتمتع بنشاط اقتصادي كبير اضافة الى موقعها الجغرافي المهم حيث تقع في قلب الفرات الاوسط المعروف بتربته الخصبة ومياهه الوفيرة وهما العاملان الرئيسان وراء ازدهار الزراعة في الحلة منذ اقدم الازمنة وكان سبباً في تنوع محاصيلها وعدها آخرون من اخصب الاراضي الزراعية في الشرق الاوسط[٨].

لذلك اصدر السلطان عبد الحميد الثاني اوامره الى ادارة الاراضي السنية على العمل الجاد باستملاك الاراضي الخصبة في قضاء الحلة ووقع الاختيار على النواحي التي تقع خارج وحدات الولاية الادارية لولاية بغداد وفي قضاء الحلة وهكذا تم الاستحواذ عليها وجعلها تتمتع باستقلال كامل عن الادارة الحكومية. منها :

١- ناحية نهر النيل في قضاء الحلة.
٢- ناحية الجربوعية في قضاء الحلة.
٣- ناحية ابي غرق في قضاء الحلة.
٤- ناحية علاج في قضاء الحلة.
٥- ناحية المسيب في قضاء الحلة.
٦- ناحية الاسكندرية في قضاء الحلة[٩].

ثانياً: الاراضي السنية خارج قضاء الحلة

ولم يكتف السلطان عبد الحميد من استيلائه على آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية الكثيرة الخصب في قضاء الحلة وانما اصدر امراً الى اللجنة المختصة باستملاك الاراضي الخصبة القريبة من الحلة والتي تقع على كتوف الانهار بمحاذاة نهر الفرات او احد فروعه لكونها تعد من اخصب الاراضي الموجودة في هذه المقاطعات اضافة الى انها تسهل حركة الاتصالات بين جهات الاقاليم المختلفة كما هو موجود حالياً حيث تقع اغلب الطرق على ضفاف الانهار مما يؤدي الى استغلال الارض والمياه وتوفير الخدمات الزراعية

للفلاحين من اجل النهوض بالزراعة وبعد تفتيش دقيق من قبل اللجنة المختصة للاراضي المتميزة من المناطق خارج قضاء الحلة وقع اختيارهم في السيطرة على الاراضي التابعة للنواحي الاتية:

١- ناحية الجعارة في قضاء الشامية. والتي تقع على النهر الصافي المترفع من نهر الفرات[١٠].

٢- ناحية الشافعية في قضاء الديوانية. الواقع على نهر الشافعية المتفرع من الضفة اليمنى لنهر الفرات.

٣- ناحية الخناق في قضاء السماوة. والتي تقع على ضفاف نهر الفرات.

ومن الجدير بالذكر ان هذه النواحي اصبحت تابعة ادارياً الى هيأة ادارة الاراضي السنية وارتبطت مباشرة بشعب الحلة الرئيسة لتشرف عليها اشرافاً كاملاً ولم يكن بوسع الحكومة المركزية التدخل في شؤونها[١١].

وقد بلغ مجموع مايملكه السلطان عبد الحميد الثاني من المقاطعات التابعة لهيأة ادارة الاراضي السنية في الحلة ٥٧٦٦٥ هكتار من الاراضي الزراعية الخصبة منها ١٦٨٨٣ هكتار في ناحية نهر النيل وابي غرق و ٤٠٧٩٢ هكتار موزعة على ناحية الجربوعية في قضاء الحلة وناحية الشافعية التابعة للديوانية وناحية الجعارة في قضاء الشامية وناحية الخناق التابعة لقضاء السماوة[١٢] التي بقيت تحت تصرف الفلاحين على ان يدفعوا ٢٠% من حصة الطابو و٢٠% من حصة الحكومة أي بنسبة ٤٠% من المجموع الكلي للانتاج حيث تدفع ٥% الى السركال و ١% الى الشحنة[١٣] و٣٣% تذهب الى ادارة السنية[١٤] وقد سجلت وارداتها ارباحاً طائلة قدرت على النحو الآتي:

الجربوعية وعلاج (١١١٨) ليرة عثمانية في حين سجلت مقاطعة النيل والمسيب (٧٢٤٧) ليرة وابو غرق (٥٨٥٩) ليرة والشافعية (٣٤٧٠) ليرة والجعارة (٣٧٢٥) ليرة والخناق (٢٩٥) ليرة[١٥] وكانت جميع وارداتها تعفى من الضرائب والرسوم[١٦].

ويذكر التزركان "وعندما اصبحت الجعارة ملكاً للسلطان عبد الحميد الثاني بقيت الرسوم الاميرية كالسابق نسوقي من الشتوي والصيفي عينات وجعلوا حق السنية من النخيل عيناً وذلك لان الربع للحكومة وربع للملاك ونصف للفلاح المغارس واعتبروا واردات عن كل رأس اثني عشر غرشاً صاغ بينما الملاك يأخذ الثلث فقد اصبح من ثلاثة غرشاً الى الحكومة فاصبح الربع للملاك وعلى هذا قدموا شكايات عدة فلم تصغ تلك الحكومة الى تلك الشكايات وجعلوا الشلب والشتوي بالذرعة وتأخذ الحكومة اربعين بالمائة[١٧].

ثالثاً: تطور ادارة الاراضي السنية

تعد الاراضي السنية هيأة خاصة او مجلس ادارة في بغداد تتبعها دوائر كثيرة وعدد كبير من الموظفين وترتبط الهيأة مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في اسطنبول (لم تكن تابعة للادارة الحكومية لولاية بغداد ولم يخضع العاملون فيها الى المتصرف او القائمقام مثل بقية الموظفين الاداريين بل كانت تابعة لادارة الاراضي السنية نظراً لوقوعها ضمن الاراضي الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني التي كانت تدير شؤونها هذه الدائرة[١٨] وكانت دائرة السنية وكما قلنا تتمتع باستقلال كامل عن الادارة الحكومية حيث تقوم بتنصيب الوكلاء والموظفين الاداريين لهذه النواحي[١٩] ويمكننا ان نسلط الضوء عن نشوء هذه الادارة وتطورها.

ففي عام ١٨٨٢ شكل السلطان لجنة خاصة رئيسة في بغداد للتوسع في انتقاء الاراضي الزراعية الخصبة ومتابعة معاملات السنية في دائرة الطابو[٢٠].

وفي سنة ١٨٩٣ م تشكل في بغداد مجلس يقال له قومسيون السنية رئيسه والي بغداد وذلك في زمن فؤاد افندي[٢١] واخيراً صار رئيسه مستقلاً[٢٢]. وبعد ذلك شكلت لجنة مختصة وكان يرأس هذه اللجنة المشير رجب باشا قائد الفيلق السادس في بغداد[٢٣] ويضم في عضويته كلاً من نقيب اشراف بغداد ودفتر دار الولاية اضافة الى وجود دائرة مهمة سميت ادارة السنية تضم مجموعة من الموظفين بوصفهم كتاباً للواردات والمصروفات والتحريرات وامين الصندوق، وعدداً من الموظفين المختصين بالحسابات[٢٤] كما استعانوا بوكيل يختار من شيوخ المنطقة ووجهائهم في كل مقاطعة تابعة لاراضي السلطان عبد الحميد الثاني المنتشرة في بغداد والحلة[٢٥].

وفي عام ١٩٠٤ توسعت اللجنة الخاصة بالسيطرة على الاراضي الزراعية وكما قلنا كان رئيسها قبل استحداث وظيفة الناظر في سنة ١٩٠٤ قائد الفيلق السادس في تلك السنة عُيّن رئيس خاص هو ضياء باشا في زمن المشير رجب باشا استمر في رئاستها حتى حلت الهيأة[٢٦] وكانت تضم في عضويتها مدير الادارة ومدير الكشف وهو من ضباط اركان حرب الفيلق وقلم المحاسبة يرأسه محاسب العمل معه عدد من الكتاب والموظفين للواردات والمصروفات والمصالح التجارية وقلم التحريرات بادارة مدير التحريرات وقلم الاوراق يرأسه مدير الاوراق ووكيل دعاوي الهيأة يرأسه محام ومأمورية المخازن ومأمورية التحصيل وأمانة الصندوق وكاتب معاملات الطابو وهو موظف مختص بهذه الاعمال[٢٧] وكانت الاراضي في ولاية بغداد التي تبعت الاراضي السنية بديرها مأمور الشعبة وهي شعبة ابي غريب وشعبة البغيلة وشعبة منطقة الشاوي وشعبة علوة وشعبة ميروت وشعبة الخندق وشعبة العزيزية اما الشعب الاخرى فقد انيطت ادارتها بمهمة وكيل مختص وهي شعبة الدجيل لها وكيل في مركز الدجيل تتبعها مقاطعة اسميجة والطارمية ويدير كل مقاطعة منها مأمور شعبة[٢٨].

اما دائرة الاراضي السنية في الحلة فقد خضعت النواحي –التي استملكت اراضيها واصبحت ضمن اراضي السنية– الى هيئة ادارة مستقلة عن الحكومة وهي حكومة في داخل حكومة وفي بعض الاحيان تكون اقوى من الحكومة الرسمية[٢٩]. فقد عين لكل ناحية من تلك النواحي مجلس يرأسه وكيل خاص اضافة الى عدد كبير من الموظفين ويرتبط هذا المجلس مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة ففي استنبول كانت النواحي المشار اليها تحصل على دعم الحكومة المتواصل مما شجع هذا الدعم موظفي الحكومة على الانخراط في هذه الدوائر لتمتعها ببعض الصلاحيات والامتيازات التي لم تحصل عليها الدوائر الاخرى التابعة للحكومة[٣٠].

وقد قامت نظارة الخزينة الخاصة بعد سنة واحدة من انشاء هيأة ادارة الاراضي السنية في ولاية بغداد ان تتوسع في عملها في قضاء الحلة والمناطق المجاورة له ونظراً لخصوبة اراضيها تم اصدار نظام خاص جديد بهذه الادارة التي تشرف اشرافاً مباشراً على الاراضي الزراعية التابعة لهيأة ادارة السنية. وتألف هذا النظام الذي نشر في جريدة الزوراء بتاريخ ذي الحجة ٢٠/١٣٠٠ تشرين الاول ١٨٨٣ يتألف من اربعين مادة تناولت طبيعة العمل وواجبات وصلاحيات هيأة الاراضي السنية ومعرفة ادارتها وجميع موظفيها وما يتعلق بامورها الخاصة وتنظيم اعمالها بصورة تامة. وكما اشرنا سابقاً ان هيأة ادارة السنية تتمتع بصلاحيات واسعة وانها مستقلة عن الادارة الحكومية وكانت تقوم بتعيين الوكلاء والموظفين الاداريين لهذه الاراضي[٣١] وكان من حقها سحب اراضي موظفي الدولة التي تريدها حتى ولو كانوا غير راغبين[٣٢].

كانت هيأة الاراضي السنية تشرف اشرافاً كاملاً على الاراضي جميعها التي تم الاستيلاء عليها. واستمرت على هذه الحال حتى قيام الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩

نقلت بعدها الى ملكية الدولة[٣٣]. وبعدها تغيرت سياسة الدولة واصبحت الحياة لاتطاق في العمل في هيأة الاراضي السنية حيث اخذت هذه الدوائر تقسو على الفلاحين بصورة لم يسبق لها مثيل حتى ان قسماً من هذه الدوائر اخذت تبالغ في تعسفها مع الفلاحين اذ اخذت تطالب الحصول على اجزاء من حصتها المالية من المحصول قبل الحصاد مما اضطر هؤلاء الى بيع محاصيلهم الزراعية قبل حصادها الى التجار باسعار تقل عن اسعارها الحقيقية وهو ما كان يعرف عند الفلاحين اصطلاح على (الاحصر)[٣٤].

ويبدو ان معاملة ادارة الاراضي السنية قد تغيرت كثيراً واصبحت لاتطاق في المدة الواقعة بين اعلان الدستور العثماني ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩ وكأن الوقت قد حان للانتقام من الفلاحين الذين كانوا يعملون في ارضه ولم يقتصر هذا التعامل الشاذ على الفلاحين فحسب بل شمل الموظفين والمستخدمين الذين كانوا يتمتعون بحظوة ومقام رفيع بين موظفي الدوائر الاخرى حتى اغتاظ منهم غيرهم من موظفي الدولة وكان كل موظفي الدولة يطمحون ان يعملوا في هيأة ادارة الاراضي السنية لما يتقاضى به هؤلاء من رواتب عالية قياساً الى المرتبات التي يتقاضاها نظائرهم تقدر بثلاثة اضعاف اقرانهم من موظفي الدوائر الاخرى[٣٥]. اضافة الى مايحصلون عليه من امتيازات اضافية كالسلف والمساعدات التي كان يتمناها اقرانهم من موظفي دوائر الحكومة العثمانية. كما ان الادارة تدفع للضباط الذين تنتدبهم من الفيلق السادس للعمل في دوائر السنية رواتب خاصة غير تلك التي كانوا يحصلون عليها من الجيش[٣٦].

وعقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان ١٩٠٩ قامت الحكومة العثمانية على اثرها بمصادرة تلك الاملاك ونقل ملكيتها الى نظارة مالية الدولة[٣٧] وقد تغير اسمها من الاراضي السنية الى مديرية الاملاك المدورة[٣٨] وقد استمرت الاملاك المدورة بوصفها مديرية مرتبطة بنظارة المالية في استنبول مباشرة حتى نهاية العهد العثماني في ولاية بغداد[٣٩].

رابعا: الهيكل الاداري لمزارع السنية

كانت ادارة هيأة الاراضي السنية في الحلة التي تنظم شؤون اراضي السلطان عبد الحميد الثاني لها وكيل مختص بأملاكه في مركز الحلة وله الحق في تعيين السركال والشحنة لمساعدته على متابعة سير الزراعة وجني الارباح ولقد شغل هذا المنصب الاداري لشعبة الحلة التابعة لادارة الاراضي السنية من الوكلاء المتميزين بالوجاهة في الحلة[٤٠] وكان من حقه ان يختار من يعاونه من الموظفين وهم اثنان من الكتاب ومأمور مخزن وأمين صندوق بالاضافة الى ثلاثة مأمورين وثلاثة كتاب بمعدل مأمور وكاتب لكل مقاطعة في الحلة[٤١] من المقاطعات الاتية:

أ-شعبة الحلة فيها وكيل كما قلنا مقره مركز الحلة تتبعه النواحي والشعب الاتية: ناحية ابي غرق وناحية نهر النيل وناحية علاج.

ب- شعبة الجربوعية وتتبعها نواحي الشافعية والجعارة والخنداق وتتبع مركز الحلة.

جـ- شعبة المسيب التي تتبعها ناحية الاسكندرية ومأمورية شعبة مزارع كربلاء وهي ايضاً تتبع مركز الحلة الرئيسي[٤٢].

اما الشروط الواجب توفرها في الوكلاء والمأمورين الذين يديرون ويعملون في هذه المزارع هي ان يكون من شيوخ العشائر او الاغوات او البيكوات او الافندية وان يكون من المقربين من السلطة العثمانية وفي احيان اخرى يتم اختياره عن طريق شراء هذا المنصب عن طريق الرشوة[٤٣]. ويعتمد بقاء الموظف في هيأة ادارة الاراضي السنية على مدى ما يحققه من جني الارباح وعكسه يكون نصيبه العزل او الفصل [٤٤] فمثلاً

عبد القادر افندي ونور الدين افندي لم يستمرا بالادارة اكثر من سنة في حين هناك من بقي في الادارة اقل من سنة كما حصل لحسام الدين افندي لعدم قدرة هؤلاء على تنفيذ اوامر مايريده ادارة الاراضي السنية من جباية الرسوم والارباح[٤٥] وعلى العكس من ذلك فنجد راقم افندي وكيل الاراضي السنية في الحلة بقي عشر سنوات في منصبه[٤٦].

اما الطريقة التي تعاملت بها ادارة الاراضي السنية مع الفلاحين الذين يعملون في اراضيها فتستخلص في حصولها على نسبة ٢/٥ او ٤% من الحاصلات الزراعية[٤٧] وهي تمثل اجرة الارض او مايعرف بالملاكية وضريبة اعشار المحصول ولم تكن لتدفعها السنية للادارة المالية للولاية وتحتفظ بها لنفسها[٤٨]. وكان الفلاحون يتشبثون بالوسائل كلها من اجل الانخراط في العمل بالاراضي السنية لما يتمتعون به من مكاسب مادية اذ خول السلطان وكلاءه في المنطقة بصرف مبلغ يتراوح من ٣ الى ٤ آلاف ليرة يمكن صرفها لتغطية النفقات الزراعية لشراء البذور واحور حفر الانهار والجداول وتطهيرها اضافة الى العمليات الاخرى التي تحتاجها الزراعة[٤٩].

كما كانت هذه الادارة تتقاضى لحسابها الخاص ضرائب تؤخذ على الحيوانات اطلق عليها اسم حيوانات [الكودة] تعطى للفلاحين العاملين في اراضيها[٥٠] وكان مستأجروها يحصلون على نصف الحاصل ولايحاسبون في حالة فشل الانتاج الزراعي ويضمنون في حالة قلته وعلى الدعم المتواصل من ادارة الاراضي السنية وذلك بمنحهم التعويضات والمساعدات كالسلف والبذور والمالية وكان سدادها يتم بعد بيع المحصول[٥١]. زيادة على ذلك كانوا يتمتعون ببعض المكاسب الخاصة من الدولة اهمها اعفاؤهم من التجنيد الاجباري الذي كان السكان يضيقون به ذرعاً ويعدون تمتعهم بهذا الامتياز مكسباً كبيراً لانه ينقذ ابناءهم من ويلات الحروب الكثيرة التي كانت الدولة العثمانية تخوضها خارج الوطن[٥٢] ويذكر البازركان [ان فلاح السنية اصبح محترماً وذا نفوذ ومبجل في البلدان الاخرى فمثلاً يدخل قصبة كربلاء او النجف شاهراً سلاحه ولايعترضه احد بمجرد قوله انه فلاح في الاراضي السنية اما المحاكم فليس لها يد على فلاح السنية حتى الجاني اذا دخل الاراضي السنية كان امناً من سلطة الحكومة[٥٣].

خامسا: المؤسسات الخيرية التابعة لادارة الاراضي السنية

واخذ ادارة المزارع السنية تتطور وتتكامل وتهيء للعاملين فيها كل مايصبو اليه من اجل ان يستقروا في مزارعهم وان يزدادوا تشبثاً بعملهم فيها فقد قامت ادارة المزارع السنية بانشاء بعض المشاريع الخيرية العامة مثل المدارس والمساجد والجسور وشق الترع والقنوات الارواية[٥٤]. فقد اسست عام ١٨٩٢م بأمر السلطان عبد الحميد الثاني اول مدرسة ابتدائية في بغداد واسست في العام نفسه ابتدائية اخرى في قضاء الحلة في ناحية الجرموعية[٥٥] خصصت لتعليم ابناء فلاحي املاك السنية وخصص لها مبلغ من المال (٣٩٦٨) قرشاً وعين لها معلمين من النابهين ومن ذوي الوجاهة وفي اكثر الاحيان من المقربين للسلطة واشترط في تعيينه ان يتواجد في اراضي الشعبة كما عين للمدرسة فراش وحارس[٥٦]. وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التي انشأتها ادارة السنية في المناطق الواقعة ضمن حدودها حتى الغائها عام ١٩٠٩م اربع عشر مدرسة[٥٧]، ولم يقتصر وجود هذه المدارس على الاراضي السنية بل ان معظمها اسس في المدن القريبة[٥٨].

كما امر السلطان عبد الحميد الثاني ببناء جامع كبير في المنطقة وعيّن فيه مؤذناً وفراشاً وحارساً[٥٩].

وكانت هيأة الاراضي السنية تشرف اشرافاً كاملاً على المؤسسات الحكومية التي شيدت في اراضيها وتقوم ادارة السنية بتعيين رؤساء الوحدات الادارية الصغيرة بوصفهم مديري نواحٍ تقع ضمن الاراضي السنية وليس للادارة المدنية الحكومية في الولاية سلطة ادارية او قضائية في المناطق التابعة لادارتها[٦٠] .

سادساً: شركة عمان العثماني

وقبل ان تلغى ادارة الاراضي السنية وتلحق بمديرية الاملاك المدورة التابعة لنظارة المالية بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٩ وسعت من نشاطها الاقتصادي بعد ان انتفت حاجاتها من الاراضي الخصبة التي تم الاستيلاء عليها[٦١].

تأسست شركة عمان العثماني في عهد محمد نامق باشا في اوائل باشويته الثانية ١٨٦١م ١٨٦٧م وسميت بهذا الاسم لان الدولة العثمانية تعتبر بحر عمان جزء من ممتلكاتها وقد تطور مشروع الشركة عام ١٨٦٩م عندما انزلت في البصرة ثلاث بواخر من اصل خمس بواخر كان الوالي قد اوصى المصانع البلجيكية بصنعها وهي الموصل والفرات والرصافة وقد اخذ المشروع يتطور تدريجياً في الاعوام اللاحقة[٦٢].

وفي عام ١٩٠٤م حلت ادارة عمان العثماني وتحولت بواخرها وهي الفرات وبغداد والموصل والرصافة وعدد من السفن الصغيرة وجميع المنشآت والمعدات الهندسية ومكاتب السفن في البصرة وجميع الملحقات الاخرى الى ادارة الاراضي السنية مقابل تعويض قدره (٩,٥٠٠) ليرة عثمانية [٦٣].

وقد اضافت باخرتين الى اسطول البواخر النهرية هي الباخرة برهانية والباخرة حميدية وكانت هاتان الباخرتان اكثر تطوراً من البواخر السالفة الذكر[٦٤] وشكلت هيأة ادارة تشرف عليها سميت ادارة البواخر الحميدية وقد نجحت هذه الادارة باداء مهماتها بكفاءة عالية وبشكل جيد واصبحت بمرور الزمن تضاهي شركة لنج التي تعمل بين بغداد والبصرة. تحت تصرف الادارة العثمانية[٦٥] كما ضمت كل باخرة من البواخر الستة ربانا ومساعداً ودليلا[٦٦].

وبمرور الزمن تطور هيأة اداره النقل النهري حتى اصبحت تجوب موانئ الخليج العربي والبحر الاحمر واوربا[٦٧].

حتى صدرت الاوامر من السلطة العثمانية في اوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر ان تلغى البواخر وتقتصر على الباخرة برهانية وحميدية وتختص بنقل الركاب والبريد وتدهور الاهتمام بالادارة النهرية لعدم حصولها على الدعم الذي كانت تحظى به في السابق[٦٨]. لعدم اهتمام الحكومة بتطهير نهر دجلة والفرات من الترسبات وتعرض الامن للكثير من القلق والاضطراب وكثر السلب والنهب في الطرق التي تمر منها البواخر من قبل العشائر الساكنة على طول نهر الفرات ودجلة دون ان تضع الحكومة معالجة دقيقة ومحكمة صارمة لمنع تحديات العشائر للحكومة[٦٩] مما ادى تدريجياً الى امتناع الفنيين عن العمل وبمرور الزمن تلاشت البواخر لعدم وجود فنين لادارتها[٧٠].

الخاتمة

يتضح من خلال البحث ان هنالك بعض النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه هي:

١- تبين للباحث ان الاراضي التي انتقاها السلطان عبد الحميد الثاني بطريقة او باخرى كانت من الاراضي الخصبة التي تحظى بتوافر المياه وتزرع مختلف المحاصيل الصيفية والشتوية.

٢- ان مجمل العملية الزراعية في الاراضي السنية كانت متكاملة ولاتقتصر على جانب معين من الزراعة وتترك الجوانب الاخرى.

٣- اعتماد على التخطيط المسبق وقد تبين ثمارها من خلال المردودات الاقتصادية الهائلة مما كان يضاهيها في بعض الاحيان الانتاج الزراعي في القطر وقد يفوقه في حالات كثيرة ولم تقتصر على الزراعية الكثيفة وانما على نجاح الفلاحين في الاراضي السنية في تربية الحيوانات.

٤- كثرة الخدمات التي اولاها السلطان عبد الحميد اهمية كالمبازل وكري الانهار والبذور وتدريب الفلاحين على الزراعة الجيدة.

٥- نتيجة للدعم المتواصل من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني للعاملين في هيأة ادارة الاراضي السنية ارتفع المستوى المعاشي للفلاحين والموظفين من خلال الدعم المتواصل لهم مما جعل هؤلاء الناس يتهافتون ويتشبثون بالوسائل كلها سواء اكانت مشروعة ام غير مشروعة لغرض الانخراط في هذه الهيأة حيث وصل راتب الموظفين اكثر من ثلاث مرات مما يتقاضاه اقرانهم في الدوائر الحكومة الرسمية اضافة الى الصلاحيات الاخرى التي يتمتعون بها وخاصة اعفاؤهم من الخدمة العسكرية.

٦- كما لم تكن لوالي بغداد اية سلطة على هيأة ادارة الاراضي السنية ، وان مديري الاراضي السنية لم يكونوا يخضعون للمتصرف والقائمقام كبقية الموظفين الاداريين.

٧- وعقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان ١٩٠٩م انتقلت الاراضي السنية الى نظارة مالية الدولة وقد تغيرت هذه المعاملة الجيدة للعاملين فيها معنوياً ومادياً حيث اصبحوا يعاملون الفلاحين معاملة سيئة اسوة بفلاحي الدولة العثمانية او اقل منهم وقد اثرت هذه المعاملة على العاملين جميعهم والغيت الامتيازات كافة اسوة بموظف الدولة بعد ان كانت لهم امتيازات ودعم يكاد يكون فريداً من نوعه في القطر.

خارطة شط الحلة والجداول المتفرعة منه موضحاً عليها الاراضي السنية في الحلة

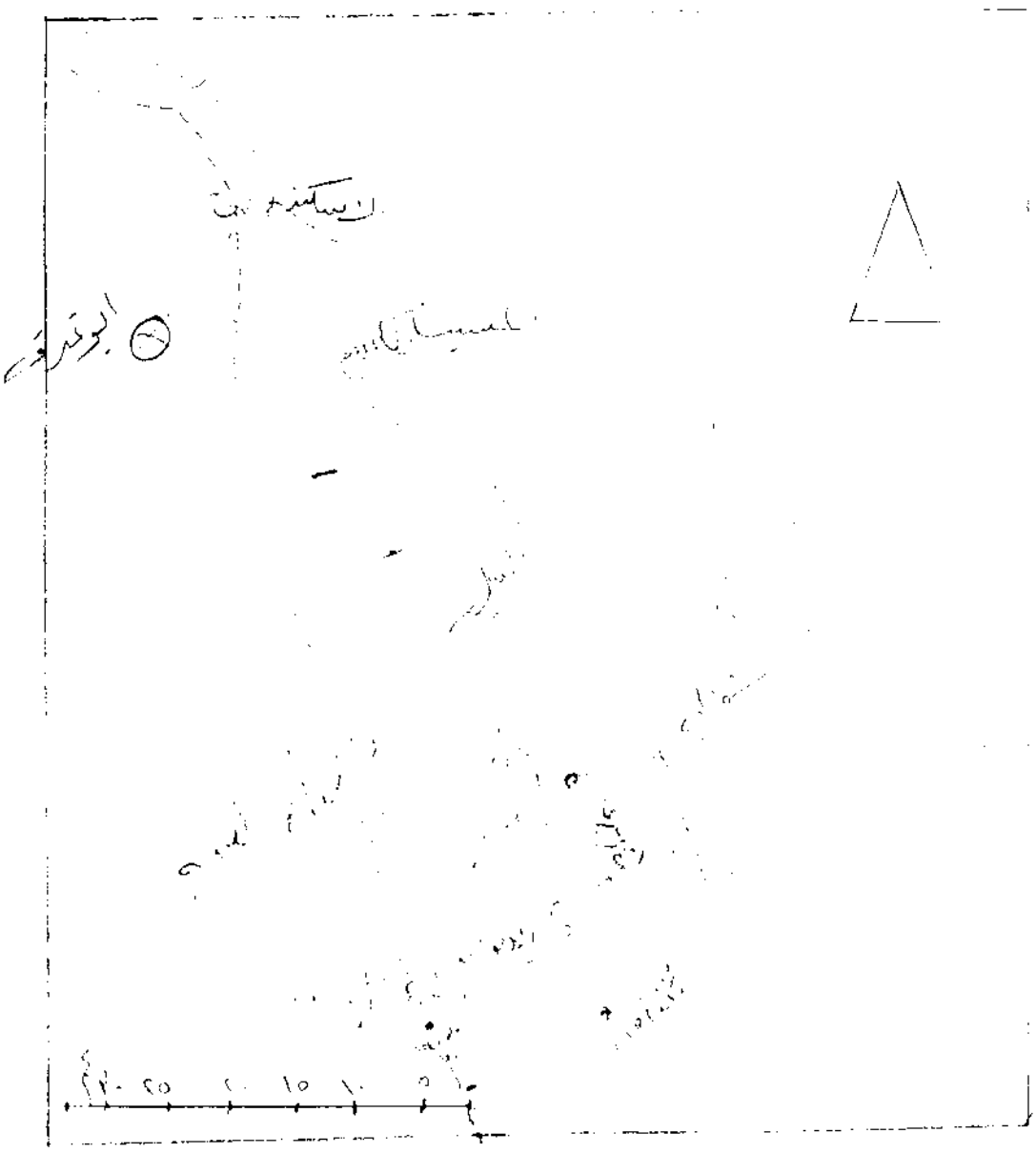

المصدر: مديرية ري محافظة بابل

هوامش البحث

١- الحلي يوسف كركوش، تاريخ الحلة، المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٥٤، ص١٥٣.

٢- ينظر النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في بغداد في عهد الوالي مدحة باشا نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م، القاهرة، ١٩٩١، ص١٢.

٣- لونكريك، ستيف همسلي، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، ١٩٤٩، ص٢٠٦.

٤- البستاني، بن سليمان، عبرة وذكرى او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، القاهرة، ١٩٠٨، ص٥٠.

٥- لونكريك، المصدر السابق، ص٢٠٧، النجار ، المصدر السابق، ص١٥.

٦- الزوراء العدد ٢٠٣ ، ١٢٨٨هـ، ص١٢٨٦.

٧- حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٤، ص٤١.

٨- الخطيب، صباح محمود، مدينة الحلة الكبرى علاقتها ووظائفها الاقليمية، بغداد ١٩٧٤، ص٢٤.

٩- العطية، وداي، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، المطبعة الحيدرية، النجف، ص١٩.

١٠- سميت بالجعارة عندما وصل الماء من نهر الفرات اليها اخذت مياهه تدوي وتهدر من سرعة سير التيار وتبعث صوتا اشبه مايكون بالنهيق الذي يطلق عليه العامة بالجعير لذلك سمود بالجعارة. ينظر: البزركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، ط٣، رسالة تتضمن مناقشة وتحليل لحوادث ثورة العراق في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ورد ما الصق بها من مفتريات وتصحيح وما دار حولها من اخطاء، مطبعة الاديب البغدادية، ١٩٩١، ص٣٤، وينظر بالتفصيل القيم حسن، شط الحلة وأثره على مدينة الحلة بحث القاه في ندوة الحلة التي نظمها مركز احياء التراث العلمي واللغوي، جامعة بغداد بالتعاون مع مركز الدراسات ووثائق بابل بتاريخ ١٩٩٥/٤/٣ ، ص١١.

١١- الحلي، المصدر السابق، ص١٥٤.

١٢ الزوراء، العدد ٣ جمادي الاخرة، ١٢٨٦هـ.

١٣ السركال يعين من قبل وكيل الاراضي السنية وهو الذي يعين الشحنة لمتابعة الزراعة والسيطرة على الانتاج، لمزيد من التفصيلات عن دور السركال والشحنة، ينظر: عوض الشيخ علي، كتاب مخطوط لدى عائلته في الحلة، ورقة ١٨٠.

١٤- سالنامة ولاية بغداد، ١٣١٤هـ، ص٢٠٠٢.

١٥ وثيقة عثمانية رقم ٨٢، دفتر مبدة ٢٥٨ اوائل ذي الحجة ١٣١٩هـ، ارشيف مجلس الوزراء في استنبول، التوثيق الاعلامي لدول الخليج، ص١١.

١٦ النجار، المصدر السابق، ص١٣٩.

١٧ البزركان، المصدر السابق، ص٥٣.

١٨ الحلي، جعفر، ديوان سحر بابل وسجع البلابل، مطبعة العراق، صيدا ١٣٣١، ص١٤٧.

١٩ ينظر: ملحق رقم (٤). وينظر: مجيد، محمد حسن علي، ولاة الحلة وحكامها، مجلة المورخ العربي، العدد ٢٠، سنة ١٩٨١، ص١٣٩.

٢٠- British administration report of Baghdad Wilaya of July, 1916, p.99.

٢١- البزركان، المصدر السابق، ص٥٤.

٢٢- المسعودي، علي هادي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص١٢٢.

٢٣- سالنامة ولاية بغداد ١٣٢٦هـ، ص١٩٧.

٢٤- سالنامة ولاية بغداد ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

٢٥- الرقيب العدد ٢٧٤ محرم ١٣٢٧هـ .

٢٦- British administration report of Hillah Wilayat of Abril, 1916, p.107.

٢٧- لمزيد من التفصيلات ينظر: ملحق رقم (١).

٢٨- النجار، المصدر السابق، ص١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٦.

٢٩- الحلي، يوسف كركوش، المصدر السابق، ص١٥٣.

٣٠- الرقيب، العدد ١٠، ربيع الاول، ١٣٢٧هـ، ص٧٠.

٣١- دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، ت١٣٧٣، و ع م/٨، تقرير احمد فهمي حول العراق في سنة ١٩٢٦، و/٢، ص٧٦٧٥.

٣٢ سالنامة ولاية بغداد ١٣٢٤هـ، ص١٠٤٢.

٣٣- الرقيب، العدد٧٦، ٣٤، ذي القعدة ١٣٢٨هـ، ص٣٠.

٣٤ النجار، المصدر السابق، ص٢٢٠.

٣٥- مرجان، محمود، الحلة اصالة وتراث، كتاب مخطوط في مكتبته في الحلة ورقة ١٣٠.

٣٦ ينظر ادموف الكسندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، جـ١، ترجمة هاشم التكريتي، البصرة، ١٩٨٢، ص١٢٦، ج.ج لويمر، دليل الخليج الجغرافي، ترجمة: امير قطر، السنة والمطبعة لاتوجد، ص١٠٦٧.

٣٧ جريدة العدل، العدد٧٦، ٣٤، ذي القعدة، ١٣٢٨، ص٣.

٣٨- المدورة اصطلاح يعني الاملاك التي رجعت الى الدولة، للمزيد من التفصيلات ينظر: البازركان، المصدر السابق، ص٥٣.

٣٩ النجار، المصدر السابق، ص١٢٠.

٤٠- ينظر: الحلي، قاسم محمد الملاح، ديوان مخطوط لدى عائلته في الحلة، ورقة ٨٥.

٤١- سالنامة ولاية بغداد، للفترة ١٣١٥هـ، ص٢٠٢، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٧.

٤٢ سالنامة ولاية بغداد ١٣٢٤هـ، ص١٤٤، ١٣٢٦هـ، ص١٣٦.

٤٣ مرجان، ورقة ٩٩.

٤٤ British administration Report of Hilla Division, 1980, op. Cit., p.18.

٤٥- ينظر: ملحق رقم (٢).

٤٦ اصبح فيما بعد واسع النفوذ وذا امكانية مرموقة بين الناس فاقبل عليه الناس وصار يتوسطهم في قضاء امورهم في دوائر الدولة، ينظر: مجيد، محمد حسن علي، الشعر في الحلة بين سنة ١٨٢٤-١٩١٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٢٢٠.

٤٧- العطية، المصدر السابق، ص١٤٤.

٤٨- النجار، المصدر السابق، ص١٢٠.

٤٩- لويمر، المصدر السابق، ص١١٢٢.

٥٠- سركيس يعقوب، ولاية بغداد بين ١٩٠٧-١٩١٧، المطبعة، السنة لايوجد، ص٢٠٨.

٥١- حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩م، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م، ص٢٨٤.

٥٢- الزوراء، العدد ٧٧٥، ١٠ صفر ١٣١٦هـ. ولمزيد من التفصيلات ينظر: الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية طبعة موسعة من الاتفاقات السرية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الاوربية الكبرى في الحرب العالمية الاولى، بيروت، ١٩٦٥، ص١٢٠.

٥٣- البزركان، المصدر السابق، ص٤٥.

٥٤- التميمي، حميد حمدان، البصرة، في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٤٣، سالنامة ولاية بغداد، ١٦٢٥هـ، ص١٣٨.

٥٥- ينظر: احصائية مدرسة الجربوعية في قضاء الحلة، سنة ١٨٩٢م-١٨٩٣م، عدد المعلمين ٦، عدد الطلاب ٢٩،، حارس عدد١، فراش عدد١، جريدة الزوراء العدد ٢٠١٦، ٢٢ شوال، ١٣٢٤هـ.

٥٦ السعودي، المصدر السابق، ص٢٥٠.

٥٧- الرقيب، العدد١٠، ربيع الاول ١٣٢٧هـ، ص٧٥.

٥٨ ومن هذه المدن ناحية السنية في قضاء الحلة لمزيد من التفصيلات ينظر: ابو خسرة، محمود، كنوز الماضي كتاب مخطوط في مكتبته في الحلة ورقة ١٢١.

٥٩- مرجان، ورقة ١٣٢.

٦٠- ابو خسرة، ورقة ٢٢٠.

٦١- لونمر، المصدر السابق، ص١٠٦٨.

٦٢- القيواتي، حسين، دور البصرة التجاري في الخليج العربي، المطبعة والسنة لاتوجد، ص٢٤٨.

٦٣- وثيقة عثمانية ارادة داخلية رقم ٢٤٢٣٢، لف٣، صفر ٢٧٣، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، ص٣.

٦٤ الشحر، المصدر السابق، ص١٤٠.

٦٥ العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين في بغداد-١٩٤٨، ص١٠٨٨٦.

٦٦- السعودي، المصدر السابق، ص٣٠٤.

٦٧- انظر سالنامة ولاية بغداد ١٣٥٢هـ، ص١٤٩، ١٣٢٥هـ، ص١٣٦.

٦٨- لونمر، المصدر السابق، ص١٠٦٩هـ.

٦٩- العطية، وداي، تاريخ الحلة وعشائر الفهروان، ورقة ٨٠، مخطوط لدى اسرته في الديوانية.

٧٠- الظاهر عبد الجليل، البدو العشائر في البلاد العربية، محاضرات القاها بمعهد الدراسات العربية العالية، سنة ١٩٥٤، ص٣٤..

٧١- جريدة العدل، العدد ٧٦، ٣٤، ذي القعدة ١٣٢٨هـ، ص٣.

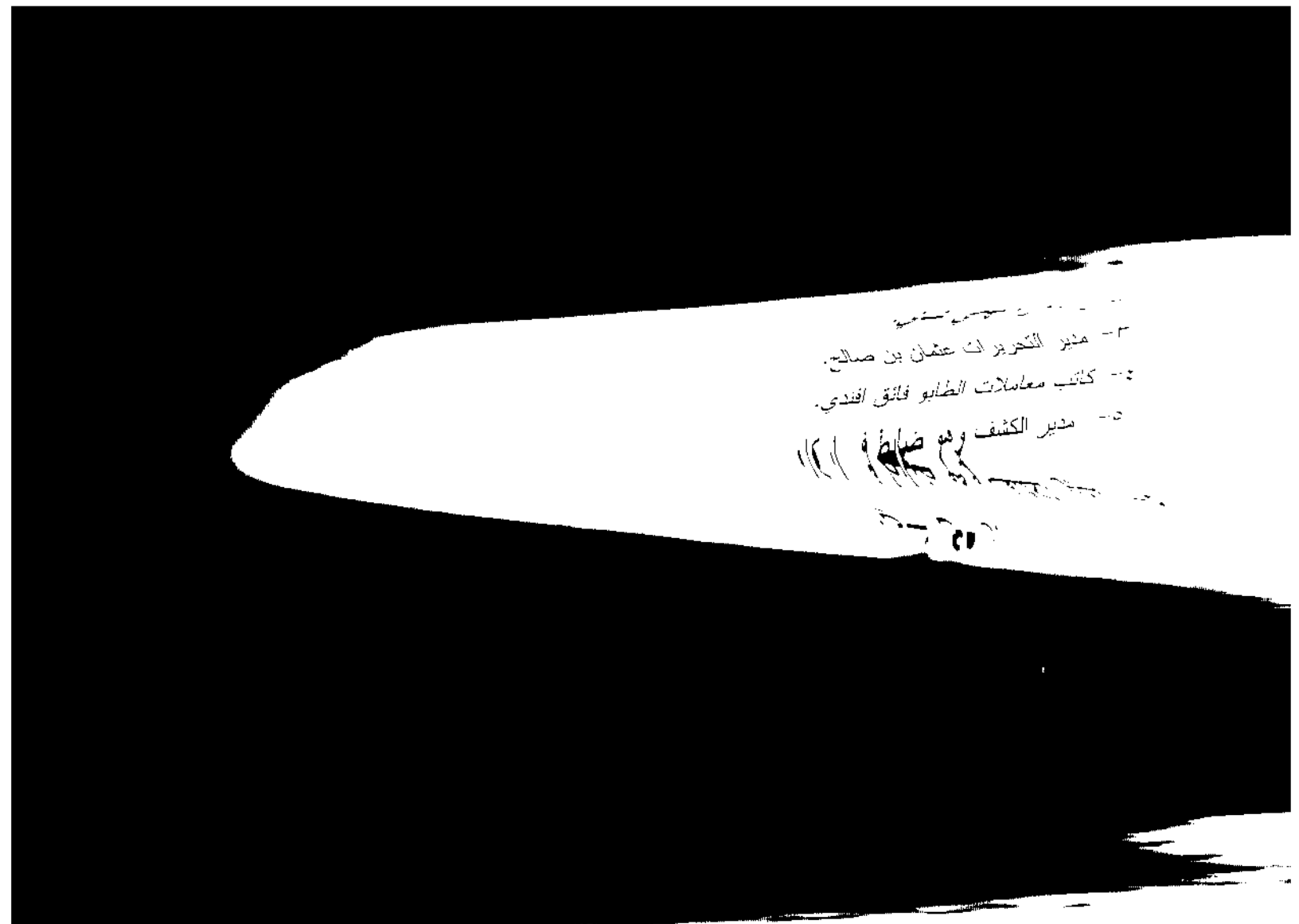

٣- مدير التحرير ك عثمان بن صالح.
٤- كاتب معاملات الطابو فائق افندي.
٥- مدير الكشف

ملحق رقم (٢)

وكلاء الملك المتعاقبين على العتبة الكفرية ١٨٧٦-١٩٠٨م

١- [illegible] ١٨٧٦-١٨٨٢م.
٢- نور الدين افندي ١٨٨٢-١٨٨٣م.
٣- [illegible] ١٨٨٣-[illegible]
٤- [illegible]
٥- عبد الغني افندي ١٨٩١-١٨٩٣م.
٦- عبد القادر افندي ١٨٩٣-١٨٩٤م.
٧- فيمي افندي ١٨٩٤-١٨٩٧م.
٨- *حسام الدين افندي ١٨٩٧-١٩٠٧م*
٩- راقم افندي ١٨٩٧-١٩٠٧م.

ينظر سالنامات بغداد للفترة ١٢٩٢-١٣٢٦هـ،ص ص ٤٠٧-٤٠٨، ١٨٧٦-١٩٠٨م، ص ص ١٤٠-١٤١.

British administration Report of Hilla Wilayat, April 1918, op. Cit., p.180.

ملحق رقم (١)

هيأة ادارة الاراضي السنية التي تشكلت في بغداد عام ١٩٠٤م حتى حلت الهيأة عام ١٩٠٩.

١- رئيس الهيأة ضياء باشا.

٢- مدير الادارة فيمي افندي.

٣- مدير التحريرات عثمان بن صالح.

٤- كاتب معاملات الطابو فائق افندي.

٥- مدير الكشف وهو ضابط في اركان حرب الفيلق الملازم يوسف افندي.

٦- محاسب العمل محمد بك.

٧- كاتب الواردات سعيد باشا.

٨- موظف المصروفات احمد افندي.

٩ موظف المصالح التجارية حسين اغا.

١٠-مدير الاوراق مراد افندي.

١١--وكيل دعاوي يرأسه محام علي حيدر بك.

١٢-مأمورية المخازن احمد افندي.

١٣-مأمورية التحصيل حسين باشا.

١٤ امانة الصندوق محمد اغا.

الزوراء العدد ١٧٦٥ ذي القعدة ، ١٣١٥هـ، الزوراء، ١٨٧٠ ربيع الاول ١٣١٨هـ.

٥ سالنامات ولاية بغداد للفترة ١٣٢٥هـ-١٣٢٦هـ، ص١٠٦٠، ١٣٢٧هـ، ص١٠٨٠، ١٣٢٨هـ، ص١٠٩. ١٣٢٠هـ، ص٢٠٠٠، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٠١.

ملحق رقم (٢)

وكلاء املاك السنية في الحلة للفترة ١٨٧٦-١٩٠٨م

١- امين افندي ١٨٧٦-١٨٨٢م.

٢- نور الدين افندي ١٨٨٢-١٨٨٣م.

٣ محمد افندي ١٨٨٣ ١٨٨٥م.

٤ - طاهر افندي ١٨٨٥ ١٨٩١م.

٥- عبد الغني افندي ١٨٩١ ١٨٩٣م.

٦- عبد القادر افندي ١٨٩٣-١٨٩٤م.

٧ - فيمي افندي ١٨٩٤-١٨٩٧م.

٨- حسام الدين افندي١٨٩٧-١٨٩٧م

٩- راقم افندي ١٨٩٧-١٩٠٧م.

ينظر سالنامات بغداد للفترة ١٢٩٢-١٣٢٦هـ،ص ص ٤٠٧-٤٠٨، ١٨٧٦-١٩٠٨م، ص ص١٤٠-١٨٠.

British administration Report of Hilla Wilayat, April 1918, op. Cit., p.180.

ملحق رقم (٣)

المساحات المزروعة في الاراضي السنية وانتاجها لعام ١٩١٣ في الحلة

المقاطعة	المساحة	انتاجها
ناحية الجربوعية وعلاج	٤٧٩٢	١١١٨
ناحية النيل وابو غرق	١٦٨٧٣	٥٨٥٩
ناحية الشافعية	٢٥٧٦٠	٣٤٧٠
ناحية الجعارة	٣٧٩٠٤	٣٧٢٥٩
شعبة المسيب وكربلاء والاسكندرية	٢٦٣٨٥	٧٢٤٧

ينظر دار الكتب والوثائق-وزارة الداخلية تسلسل الملف ١٣٧٣، و ع م/٨ تقرير احمد فهمي حول العـــراق، ١٩٢٦ و/٢، ص٦٥٧.

الزوراء العدد ١٧٦٤ ذي القعدة ١٣١٥هـ. سالنامة ولاية بغداد سنة ١٣٠٩هـــ، ص١٣٢٠.

ملحق رقم (٤)

الموظفون العاملون في الاراضي السنية في الحلة للفترة ١٨٨٢-١٩٠٥

ناحية غير النيل	سعيد افندي	١٣١٤-١٨٨٦م
ناحية الجربوعية	احمد لطيف افندي	١٣١٩ ١٨٩٩م
ناحية الجعارة	علي افندي	١٣٢٢-١٩٠٣م
ناحية علاج	مصطفى سالم افندي	١٣١٨-١٩٠٠م
ناحية الشافعة	حسين اغا	١٣٠٠-١٨٨٢م
ناحية الخندق	دلو اغا	١٣٢٣-١٩٠٥م

ينظر سالنامة ولايـــة بغـــداد ١٣١٨هـــ، ص٤٠٧، ١٣١٩هـــ، ص٤٠٩، ١٣٢٠هـــ،ص٤١٠، ١٣٢٣هـــ، ص١٧٩، ١٣٢٥هـــ، ص١٨٢، للتفاصيل ينظر الـــزوراء الاعـــداد ١٧٦٥ ذي القعـــدة، ١٣١٥هـــ، ١٩٠٦ صفر، ١٣١٩هـــ، ٢٣٢٣، ١٥ رمضان، ١٣٢٣هـــ.